وزارة الخارجية

قــرار :

نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية

بعد الاطلاع على قرار السيد رئيس الجمهورية رقم ١٩٠ لسنة ١٩٧٧ الصادر بتاريخ ٢٤ أبريل سنة ١٩٧٧ بشأن الموافقة على البروتوكول رقم ٥ الملحق باتفاق تنظيم التبادل التجارى والتعاون الاقتصادى بين حكومتى جمهورية مصر العربية والمملكة الأردنية الهاشمية الموقع فى القاهرة بتاريخ ١٩٧٧/٢/١٦ وعلى تصديق السيد رئيس الجمهورية بتاريخ ١٨ مايو سنة ١٩٧٧ ؛

قــرر

(مادة وحيدة)

ينشر فى الجريدة الرسمية البروتوكول رقم ٥ الملحق باتفاق تنظيم التبادل التجارى والتعاون الاقتصادى بين حكومتى جمهورية مصر العربية والمملكة الأردنية الهاشمية الموقع فى القاهرة بتاريخ ١٩٧٧/٢/١٦ ، ويعمل به اعتبارا من ١٩٧٧/٧/٣٠ .

تحريرا فى ٣ رمضان سنة ١٣٩٧ (١٧ أغسطس سنة ١٩٧٧)

اسماعيل فهمى

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٢٢١ لسنة ١٩٧٧

بشأن الموافقة على البروتوكول المالى لإتاحة قرض مالى بمبلغ ٣٨٠ مليون فرنك فرنسى لتمويل مشروعات التنمية بين حكومتى جمهورية مصر العربية وفرنسا الموقع فى باريس بتاريخ ١٩٧٦/١٢/٩

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الفقرة الثانية من المادة ١٥١ من الدستور ؛

وعلى موافقة مجلس الشعب ؛

قــرر :

(مادة وحيدة)

ووفق على البروتوكول المالى لإتاحة قرض مالى بمبلغ ٣٨٠ مليون فرنك فرنسى لتمويل مشروعات التنمية الموقع فى باريس بتاريخ ١٩٧٦/١٢/٩ وذلك مع التحفظ بشرط التصديق ما

صدر برياسة الجمهورية فى ٢٩ جمادى الأولى سنة ١٣٩٧ (١٧ مايو سنة ١٩٧٧)

أنور السادات

بروتوكول مالى

بــين

حكومتى جمهورية مصر العربية وحكومة الجمهورية الفرنسية

رغبة فى تقوية أواصر علاقات الصداقة والتعاون التقليدية بين البلدين، اتفقت حكومة الجمهورية الفرنسية وحكومة جمهورية مصر العربية على إبرام البروتوكول الحالى طبقا للأسس التالية :

مادة ١ ــ قيمة وهدف المعونات المالية :

توافق الحكومة الفرنسية على أن تقدم لحكومة جمهورية مصر العربية تسهيلات ائتمانية بحد أقصى قدره ٣٨٠ مليون فرنك فرنسى لتمويل شراء معدات وخدمات فرنسية لتنفيذ المشروعات التى يتم الاتفاق عليها بين الجانبين والمبينة فى القائمة الملحقة بالبروتوكول الحالى .

وتتخذ هذه المعونات الشكل التالى :

ــ قروض من الخزانة العامة الفرنسية بحد أقصى ٩٥ مليون فرنك .

ــ تسهيلات ائتمانية خاصة بحد أقصى قدره ٢٨٥ مليون فرنك مضمونة من الحكومة الفرنسية .

مادة ٢ ــ طريقة استخدام المعونات المالية :

يتم تمويل المشروعات المبينة بالقائمة الملحقة عن طريق استخدام كل من قروض الخزانة العامة من ناحية والتسهيلات الائتمانية الخاصة المضمونة من ناحية أخرى .

(١) تحدد قيمة قروض الخزانة العامة الفرنسية بربع القيمة المستحقة السداد لفرنسا عن المشتريات من السلع والخدمات الفرنسية .

(ب) يقتصر استخدام قروض الخزانة العامة الفرنسية على تمويل مبالغ الدفعات المقدمة المسددة للموردين الفرنسيين والتى يشترط أن تساوى ربع قيمة السلع والخدمات التى من أصل فرنسى — ويجب ألا تقل الدفعة المقدمة عند التعاقد عن ١٠٪ من القيمة سالفة الذكر .

(ج) تغطى التسهيلات الائتمانية الخاصة المضمونة باقى قيمة تمويل المشرعات والواجبة السداد بنسبة الثلاثة أرباع الباقية .

مادة ٣ — طرق وشروط التسهيلات الائتمانية :

(ا) تستحق على قروض الخزانة العامة فائدة قدرها ٣,٥٪ بالنسبة للالتزام القائم ويسدد خلال ٢٥ سنة على ٤٤ قسط نصف سنوى متساوى يستحق أولها بعد ٤٢ شهرا من تاريخ اجراء أول سحب أيا كانت قيمته .

(ب) تسرى الفائدة من تاريخ كل سحب وتحتسب وتسدد فى نهاية كل نصف سنة .

(ج) يتم ابرام اتفاق بين البنك المركزى المصرى نيابة عن الحكومة المصرية وبنك Crédit National نيابة عن الحكومة الفرنسية لتحديد طرق استخدام وسداد قروض من الخزانة العامة الفرنسية .

(د) تسدد التسهيلات الائتمانية الخاصة المضمونة على ٢٠ قسط نصف سنوى متساوى يستحق أولها بعد ٦ شهور من بدء استخدام المعدات أو تسليم التجهيزات وفقا لنصوص العقد التجارى أو الاتفاق المصرفى .

ويحدد نفس العقد أو الاتفاق الحد الأقصى للفترة التى تنقضى بين توقيع العقد وبدء سداد التسهيلات ويحدد أيضا سعر الفائدة المستحق على هذه التسهيلات وهو السعر السائد عادة على مثل هذه التسهيلات ، مضافا اليها قسط تأمين هذه التسهيلات لدى الكوفاس .

(هـ) العملة الحسابية وعملة السداد هى الفرنك .

مادة ٤ — أجل الاستخدام :

حتى يتسنى استخدام التسهيلات المنصوص عليها فى المادة (١) يجب أن تبرم العقود مع الموردين الفرنسيين فى موعد غايته أول يونيو ١٩٧٨ .

ويجب ألا تقل قيمة العقد عن ١٠ مليون فرنك باستثناء الـ ٥ مليون فرنك التى تتعلق بمشروعات التعاون (آخر بنود القائمة المرفقة) .

مادة ٥ — طريقة الاستخدام :

يتم تحديد الاستخدام النهائى لعقود المشروعات، التى تمول فى نطاق البروتوكول الحالى والمشار إليها فى المادة الأولى بكتاب متبادل بين المستشار التجارى لدى سفارة فرنسا بالقاهرة نيابة عن السلطات الفرنسية المختصة ووزير الاقتصاد والتعاون الاقتصادى بجمهورية مصر العربية ويتبع نفس الإجراء لتبادل الخطابات عند الرغبة فى استبدال مشروعات جديدة بالمشروعات الموضحة بالقائمة المرفقة بالبروتوكول الحالى .

مادة ٦ — النقل والتأمين :

تحسب قيمة العقود التى تعقد فى نطاق هذا البروتوكول على أساس أسعار F.O.B. وعلى ذلك فإن تمويل الشحن والتأمين الوارد فى نطاق الاعتمادات الواردة فى الفقرة (٢) أعلاه عن طريق القروض الحكومية أو التسهيلات المضمونه وذلك فى حالة اتمام الشحن بواسطة سفينة ترفع العلم الفرنسى وفى حالة اتمام عقد التأمين بواسطة مؤسسة فرنسية .

مادة ٧ — طريقة التطبيق :

يسرى البروتوكول الحالى بمجرد إخطار من الحكومتين للاخرى باتمام الإجراءات اللازمة فى هذا الشأن .

تم فى باريس فى ٩ ديسمبر ١٩٧٦ من أصلين متطابقين باللغة الفرنسية .

عن حكومة جمهورية مصر العربية	عن حكومة الجمهورية الفرنسية
على جمال الناظر	ميشيل بيرو

ملحق

قائمة بالمشروعات المتفق عليها من الطرفين ويمكن أن تنتفع من تسهيلات البروتوكول

عمليات التحويل	القيمة بملايين الفرنكات
— مشروع تكرير السكر (أنظر الخطابات المتبادلة المرفقة) ...	١٢٠
— مترو القاهرة (دعم إضافى لاستخدامه بالإضافة إلى قيمة البروتوكول الخاص الموقع بتاريخ اليوم وطبقا لنفس الشروط)	١٠٠
— معدات للاذاعة والتليفزيون (SECAM) مليون	٣٠
— تطوير مطار القاهرة الدولى والتحكم فى الملاحة الجوية ...	٢٠
— مصانع الطوب الطفلى (تطوير معدات الوحدات الجديدة)	٣٠
— تربينات كهربائية	٣٠
— محطات محولات الكهرباء ومعدات كهربية	٤٥
— معدات لمشاريع التعاون	٥
— الطاقة الشمسية	(١)
— مشروعات	(٣)
— وحدة إزالة الملوحة	(١)

السيد الرئيس

لقد أبلغتنى خلال المفاوضات الخارجية برغبة السلطات المصرية فى منح أولوية لتنفيذ المشروعات الواردة بالقائمة المرفقة للتنفيذ بواسطة المؤسسة الفرنسية .

وقد وافق الجانبان بعد دراسة مبدئية لهذه المشروعات على الإحاطة علما بها ويمكن تمويل هذه المشروعات بعد دراستها حالة بحالة طبقا لأهمية المشروع عن طريق تسهيلات تجارية مضمونة من الكوفاس وبالشروط المعتادة لهذه التسهيلات وفى نطاق العرف الدولى .

وفى نفس الوقت ابلغتمونا ببعض المنتجات مثل الأسمدة والمستحضرات الطبية ومهمات ومعدات المعامل والأجهزة الكهربائية المنزلية، ويمكن التعاقد على هذه العمليات بعد بحثها حالة بحالة وبالشروط المتعارف عليها دوليا .

أرجو التكرم بإحاطتى علما بما جاء بهذا الخطاب وتفضلوا ياسيادة الرئيس تأكيدى بقبول فائق الاحترام ،،

رئيس الوفد الفرنسى
ميشيل بيرو

السيد الرئيس

باريس فى ٩ ديسمبر ١٩٧٦

لقد تشرفت باستلام خطابكم المؤرخ بتاريخ اليوم ونصه :

" لقد أبلغتنى خلال المفاوضات الخارجية برغبة السلطات المصرية فى منح أولوية لتنفيذ المشروعات الواردة بالقائمة المرفقة للتنفيذ بواسطة المؤسسة الفرنسية .

وقد وافق الجانبان بعد دراسة مبدئية لهذه المشروعات على الإحاطة علما بها ويمكن تمويل هذه المشروعات بعد دراستها حالة بحالة طبقا لأهمية المشروع عن طريق تسهيلات تجارية مضمونة من الكوفاس وبالشروط المعتادة لهذه التسهيلات وفى نطاق العرف الدولى .

وفى نفس الوقت ابلغتمونا ببعض المنتجات مثل الأسمدة والمستحضرات الطبية ومهمات ومعدات المعامل والأجهزة الكهربائية المنزلية ، ويمكن التعاقد على هذه العمليات بعد بحثها حالة بحالة وبالشروط المتعارف عليها دوليا "

وتفضلوا ياسيادة الرئيس بقبول فائق احترامى ،،

رئيس الوفد المصرى
جمال الناظر

باريس فى ٩ ديسمبر سنة ١٩٧٦

السيد الرئيس

خلال المفاوضات الخاصة بالبروتوكول المالى الموقع بتاريخ اليوم ، وطبقا لأولويات خطة التنمية المصرية فقد اتفقنا على تنفيذ مشروع لإنتاج السكر .

وقد ذكرتم بالنسبة لهذا مشروعين متتاليين :

ــ أولا : مشروع إنتاج سكر البلينا والتى تقدر قيمة معداته المستوردة ٣٧٠ مليون فرنك تقريبا .

ــ ثانيا : مشروع سكر البنجر بكفر الشيخ والتى تقدر قيمة معداته المستوردة ٣٠٠ مليون فرنك تقريبا .

ونظرا لأهمية الرصيد غير المغطى زيادة عما هو متاح فى نطاق البروتوكول فقد اثيراحتمال تغطية هذا الرصيد بالتعاون مع رؤوس الأموال الأجنبية .

وقد أبلغتمونى أنه لتحقيق الاستفادة من التكنولوجيا الفرنسية ولامكان قصر الطلبات على الشركات الفرنسية المتخصصة فقد يكون مناسبا إيجاد حل طبقا للآتى :

ــ ستخصص ١٢٠ مليون فرنك فى نطاق البروتوكول المالى .

ــ باقى التمويل المتوقع والذى سيبلغ على سبيل المثال (٢٥٠ مليون فرنك) فى حالة مشروع البلينا سوف يدبر من موارد أخرى تتمشى مع التعليمات الخاصة بالشركات الفرنسية المتخصصة .

ــ يمكن توقيع العقد التجارى الخاص بهذا المشروع حالما يتم تدبير خطة تمويل المشروع بواسطة السلطات الفرنسية .

بالنسبة لهذا الموضوع فمن المفهوم أن كل من الحكومتين المعنيتين سوف تبذل جهودهما لتدبير التمويل الخارجى المطلوب .

وفى نفس الوقت أبلغتكم أنه فى الحالة التى تقرر فيها الحكومة المصرية تنفيذ المشروعين سالفى الذكر بالتعاون مع الشركات الفرنسية فإنه يمكن تمويل المشروع الثانى بواسطة التسهيلات التجارية المضمونة وفى نطاق الرقم الوارد أعلاه وبالاشتراك مع رؤوس الأموال الخارجية .

وتفضلوا ياسيادة الرئيس بقبول فائق احترامى ،،

رئيس الوفد المصرى
جمال الناظر

باريس فى ٩ ديسمبر ١٩٧٦

السيد الرئيس

لقد تشرفت باستلام خطابكم المؤرخ بتاريخ اليوم وهذا نصه :

" خلال المفاوضات الخاصة بالبروتوكول المالى الموقع بتاريخ اليوم ، وطبقا لأولويات خطة التنمية المصرية فقد اتفقنا على تنفيذ مشروع لإنتاج السكر .

وقد ذكرتم بالنسبة لهذا مشروعين متتاليين .

— أولا : مشروع انتاج سكر البلينا والتى تقدر قيمة معداته المستوردة ٣٧٠ مليون فرنك تقريبا .

— ثانيا . مشروع سكر البنجر بكفر الشيخ والتى تقدر قيمة معداته المستوردة ٣٠٠ مليون فرنك تقريبا .

ونظرا لأهميـــة الرصيد غير المغطى زيادة عمـــا هو متاح فى نطاق البروتوكول فقد أثير احتمال تغطية هذا الرصيد بالتعاون مع رؤوس الأموال الأجنبية .

وقـد أبلغتمونى أنه لتحقيق الإستفـادة من التكنولوجيـا الفرنسية ولإمكان قصر الطلبات عـلى الشركات الفرنسية المتخصصة فقد يكون مناسبا إيجاد حل طبقا للآتى :

— ستخصص ١٢٠ مليون فرنك فى نطاق البروتوكول المـالى .

— باقى التمويل المتوقع والذى سيبلغ على سبيل المثال (٢٥٠ مليون فرنك) فى حالة مشروع البلينا سوف يدبر من موارد أخرى تتمشى مـع التعليمات الخاصة بالشركات الفرنسية المتخصصة .

— يمكن توقيع العقد التجارى الخاص بهذا المشروع حالمـا يتم تدبير خطة تمويل المشروع بواسطة السلطات الفرنسية .

بالنسبة لهـذا الموضوع فمن المفهوم أن كل من الحـكومتين المعنيتين سوف تبذل جهودها لتدبير التمويل الخارجى المطلوب .

وفى نفس الوقت أبلغتكم أنه فى الحالة التى تقرر فيها الحكومة المصرية تنفيذ المشروعين سالفى الذكر بالتعاون مع الشركات الفرنسية فإنه يمكن تمويل المشروع الثانى بواسطة التسهيلات التجارية المضمونة وفى نطاق الرقم الوارد أعلاه وبالاشتراك مع رؤوس الأموال الخارجية .

أتشرف بأن قد أحطتكم علما بمضمون الموضوع سالف الذكر .

وتفضلوا يا سيادة الرئيس بقبول فائق احترامى . "

رئيس الوفد الفرنسى

ميشيل بيرو

العمليات

المبلغ المقدر بالمليون فرنك

معدات المستشفى باالسويس	... ...	١١٥
فرق الدفرسوار (يوضع للتنفيذ طبقا للبيان الموقع فى القاهرة بتاريخ ١٩٧٦/١١/١٢)	... ...	٧٥ (١)
سفن	... ...	٥٠
معدات لهيئة السكك الحديدية	... ...	٥٠
معدات لهيئة الإذاعة والتليفزيون (يوضع للتنفيذ طبقا للبيان الموقع فى القاهرة فى ١٩٧٦/١١/١٢)	... ...	٣٠ (٢)
وحدات تبريد	... ...	٢٥
مواد تركيب محطات التليفزيون	... ...	٢٠
مركز بريد القاهرة	... ...	٢٠
مشروع التحكم فى الملاحة الجوية بهيئة قناة السويس	...	١٥
وحدة طيران	... ...	١٠
		٤١٠

(١) تضـاف الى الـ ٧٥ مليون فرنك ضمن القـائمة المرفقـة بالخطابات المتبادلة بتاريخ ١٩٧٥/١١/٢٢

(٢) يضاف ٣٠ مليون فرنك الى ٣٠ مليون فرنك ضمن القائمة الملحقة بالبروتوكول المالى بتاريخ اليوم ، بالاضافة الى ٣٠ مليون فرنك يمكن تمويلهم فى نطاق بروتوكول ١٩٧٥ من الرصيد المتاح فى نطاق البروتوكول .

وزارة الخارجية

قـــرار

نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية

بعد الاطلاع على قرار السيد رئيس الجمهورية رقم ٢٢١ لسنة ١٩٧٧ الصادر بتاريخ ١٩٧٧/٥/١٧ بشأن الموافقة على البروتوكول المالى لاتاحة قرض مالى بمبلغ ٣٨٠ مليون فرنك فرنسى لتمويل مشروعات التنمية بين حكومتى جمهورية مصر العربية وفرنسا الموقع فى باريس بتاريخ ١٩٧٦/١٢/٩ ؛

وعلى تصديق السيد رئيس الجمهورية بتاريخ ١٩٧٧/٦/١٦ ؛

قـــرر :

(مادة وحيدة)

ينشر فى الجريدة الرسمية البروتوكول المالى لاتاحة قرض مالى بمبلغ ٣٨٠ مليون فرنك فرنسى لتمويل مشروعات التنمية بين حكومتى جمهورية مصر العربية وفرنسا الموقع فى باريس بتاريخ ١٩٧٦/١٢/٩ ويعمل به اعتبارا من ١٩٧٧/٨/٨ .

تحريرا فى ٩ رمضان سنة ١٣٩٧ (٢٣ أغسطس سنة ١٩٧٧)

إسماعيل فهمى

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٢٦٩ لسنة ١٩٧٧

بشأن الموافقة على اتفاقية إتاحة مساعدات مالية من جانب حكومة مملكة بلجيكا لحكومة جمهورية مصر العربية والكتب المتبادلة الملحقة بها الموقعه فى القاهرة بتاريخ ١٩٧٧/٢/٢٨

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الفقرة الثانية من المادة ١٥١ من الدستور ؛

وعلى موافقة مجلس الشعب ؛

قـــرر :

(مادة وحيدة)

الموافقة على اتفاقية إتاحة مساعدات مالية من جانب حكومة مملكة بلجيكا لحكومة جمهورية مصر العربية والكتب المتبادلة الملحقة بها الموقعة فى القاهرة بتاريخ ١٩٧٧/٢/٢٨ ، وذلك مع التحفظ بشرط التصديق ما

صدر برياسة الجمهورية فى ٤ رجب سنة ١٣٩٧ (٢١ يونيه سنة ١٩٧٧)

أنور السادات

اتفاقية

بين حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة مملكة بلجيكا بشأن إتاحة مساعدات مالية من جانب حكومة مملكة بلجيكا لحكومة جمهورية مصر العربية

إن حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة مملكة بلجيكا .

آخذين فى الاعتبار أنه فى نصوص القانون الصادر فى ٣ من يونيه سنة ١٩٦٤ والمعدل بتاريخ ١٠ نوفمبر سنة ١٩٧٦ التى تخول لوزير المالية بمملكة بلجيكا والوزير المختص بالتجارة الخارجية سلطة منح قروض للدول الأجنبية .

و باعتبار أنه من المرغوب فيه أن تكون المساعدات المالية المنصوص عليها فى الاتفاقية الحالية متاحة فى نطاق إطار جهود التعاون فى المجالات الاقتصادية والفنية ورغبة فى المساهمة فى التنمية فى جمهورية مصر العربية والمشاركة فى تدعيم وتوسيع النمط التقليدى للتجارة بين البلدين .

قد أبرمتا الاتفاقية التالية :

(مادة ١)

المدفوعات

ستمنح حكومة مملكة بلجيكا حكومة جمهورية مصر العربية قرض بدون فوائد تبلغ قيمته مائة وخمسون مليون فرنك بلجيكى (١٥٠) .

وسيتاح هذا القرض لحكومة جمهورية مصر العربية دفعة واحدة بالفرنك البلجيكى وذلك فى حساب باسم البنك المركزى المصرى ، سيقوم بفتحه البنك الأهلى البلجيكى. وسيتم هذا الدفع فى أقرب وقت ممكن ، بعد استيفاء الإجراءات المنصوص عليها فى المادة ٦ من هذه الاتفاقية .

(مادة ٢)

السداد

١ ــ ستقوم حكومة جمهورية مصر العربية بسداد قيمة القرض لحكومة مملكة بلجيكا على عشرين قسطا سنويا تبلغ قيمة كل منها سبعة مليون وخمسمائة ألف (٧,٥٠٠,٠٠٠) فرنك بلجيكى .

٢ ــ ستتم هذه المدفوعات بالفرنك البلجيكى فى بروكسل لحساب البنك الأهلى البلجيكى بوصفه كخزانة للدولة البلجيكيه ، وسيتم ذلك سنويا فى ٣١ ديسمبر ابتداء من ٣١ ديسمبر ١٩٨٨

(مادة ٣)

استخدام القرض

ستستخدم حكومة جمهورية مصر العربية القرض المالى المقدم لها طبقا لهذه الاتفاقية فقط لشراء السلع والخدمات البلجيكية التى تضمنتها عملية التنمية فى جمهورية مصر العربية .

وسيتم تحديد الاجراءات الفنية لتنفيذ نصوص هذه المادة عن طريق خطابات متبادله بين حكومة مملكة بلجيكا وحكومة جمهورية مصر العربية.

(مادة ٤)

إن المدفوعات التى تتم طبقا لهذه الاتفاقية لسداد أصل القرض ستكون معفاه من جميع الضرائب والرسوم الحالية والمستقبلة بكافة أنواعها والتى تسرى على مثل هذه المدفوعات طبقا لأى قوانين أو تنظيمات قانونية أيا كانت صفتها فى مملكة بلجيكا وجمهورية مصر العربية على التوالى .